التوجهات الانفعالية
والثقافة السياسية

التوجهات الانفعالية والثقافة السياسية

رجا بهلول

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بهلول، رجا

التوجهات الانفعالية والثقافة السياسية/ رجا بهلول.

272 صفحة؛ 21 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 259-266) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-742-9

1. الانفعالات النفسية. 2. الانفعالات - فلسفة. 3. الثقافة السياسية. 4. السياسة - فلسفة. 5. السياسة - نظريات. 6. علم النفس السياسي. 7. السلوكية (علوم سياسية). أ. العنوان.

320.019

العنوان بالإنكليزية

Affective Attitudes and Political Culture

by Raja Bahlul

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 37 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2026

إهداء إلى

أمل وغادة وزينا
وكرم ويامن وآدم

المحتويات

ملخص تنفيذي 9

مقدمة 17

الفصل الأول: نظريات معاصرة بشأن طبيعة الانفعالات 31

مقدمة 31

أولًا: مفاهيم ومصطلحات نظرية 33

ثانيًا: النظريات اللاإدراكية 41

ثالثًا: النظريات الإدراكية 46

رابعًا: الانفعالات والمشاعر الحسية 57

خامسًا: الانفعال كظاهرة فريدة من نوعها 64

خاتمة 70

الفصل الثاني: الانفعالات والقيم والحاجات 73

مقدمة 73

أولًا: مفهوم القيمة 74

ثانيًا: النظرية التعبيرية في القيم 78

ثالثًا: نقد النظرية التعبيرية 85

رابعًا: الحاجات البشرية وأنطولوجية القيم 98

خامسًا: الحاجات والانفعالات 107

الفصل الثالث: الانفعالات والثقافة السياسية 113
مقدمة 113
أولًا: من الثقافة إلى الثقافة السياسية 114
ثانيًا: نظرية الاختيار العقلاني والتأويلية 122
ثالثًا: الثقافة السياسية عند ألموند وفيربا 133
رابعًا: التوجهات الانفعالية في الثقافة السياسية 144

الفصل الرابع: الديمقراطية والانفعالات 157
مقدمة 157
أولًا: الديمقراطية وقيمها 158
ثانيًا: النظام الديمقراطي والثقافة السياسية الديمقراطية 164
ثالثًا: التعاطف والشخصية الديمقراطية 174
رابعًا: مخاطر التعاطف 184
خامسًا: خيار الديمقراطية بين المبادئ والانفعالات 196

الفصل الخامس: الثقافة السياسية، سبب أم نتيجة؟ 209
مقدمة 209
أولًا: سؤال العلاقة السببية 211
ثانيًا: التوجهات الانفعالية ودوافع الفعل السياسي 224
ثالثًا: فردية الثقافة وجماعية النظام 231
رابعًا: الحقائق الفردية تحدد جميع الحقائق 238
خامسًا: أنطولوجية الفرد والمجتمع 246

خاتمة واستنتاجات 251
المراجع 259
فهرس عام 267

ملخص تنفيذي

يأتي هذا الكتاب لكي يصوِّب خطأً ويملأ فراغًا على صعيد الكتابة العربية الفلسفية المتعلقة بالانفعالات في علاقتها بالفكر والممارسة السياسية. أما الخطأ (أو بالأحرى ما يحتسبه الكاتب خطأ)، فهو الاعتقاد الدارج الذي يقول إن السياسة هي مجال لعمل العقلانية الباردة والحسابات العملية للوسائل المؤدية إلى تحقيق الأهداف، وإن ليس هناك (أو بعبارة أدق ينبغي ألّا يكون هناك) مكان للاعتبارات العاطفية في الفكر السياسي ولا العمل السياسي، إذا أريد لهذا الأخير أن يتكلل بالنجاح. وعادة ما يُعتقد أن في وسع الانفعالات وحالات النزوع العاطفي، مثل كبرياء القادة، وحماسة الشعوب، والغضب، والتعاطف... وغيرها، أن تطغى، فتُعميَ الناسَ، قادةً ومواطنين، عن رؤية الواقع كما هو على حقيقته، ما قد يؤدي إلى أمور جُلّى، مثل الهزائم العسكرية وضياع الأوطان، كما حصل في حرب (نكسة) حزيران/ يونيو 1967.

أما الفراغ الذي يسعى الكتاب لملئه، فيتمثّل في ندرة الكتابات العربية الفلسفية التي تناقش العلاقة بين العواطف والتوجهات الانفعالية والحالات الوجدانية من جهة، والفكر والممارسة السياسية من جهة أخرى. ولعل هذا الفراغ (الذي لا نجد له مثيلًا في الكتابات الفلسفية الغربية المتعلقة بالفكر والممارسة السياسية) ناجم عن اقتناع المشتغلين بالفلسفة من العرب بأن موضوع هذه العلاقة قد حُسم؛ فبما أنه يجب

الامتناع عن الجمع بين الفكر والعمل السياسي والانفعالات، فإنه لا داعيَ للخوض في تحليلات فلسفية بشأن هذه المسألة.

بيد أن هذا لم يَحُلْ دون التطرق إلى موضوع السياسة والانفعال في الكتابات الصحافية وفي صفحات "الإنترنت"، ناهيك عن أحاديث المقاهي وغيرها من الأطر خارج النطاق العلمي الأكاديمي. يضاف إلى ذلك، بالطبع، نقاشات وكتابات علمية أكاديمية جادة على صعيد علم النفس، وتحديدًا علم النفس السياسي. لكن هناك أوجُهَ قصور في هذين النوعين من الكتابة في مجال السياسة والانفعالات، بما يفسح مساحة لمساهمات فلسفية نحن في أمسّ الحاجة إليها؛ فالكتابات الصحافية ومقالات الرأي في صفحات "الإنترنت" تغلب عليها الصفة الانطباعية وقلة التمحيص وغياب التعمق الذي لا يتحصل من دون درجة من الاختصاص. أما أبحاث علم النفس السياسي، فهي في المجمل دراسات تجريبية وصفية بحتة تُعنى باكتشاف علاقات سببية أو اقترانات بين متغيرات السياسة ومتغيرات الانفعال.

يتمثّل أحد أهداف هذه الدراسات التجريبية في محاولة إيجاد طرق للتحكم في الانفعالات وفهم الظروف التي تتسبب بحصولها، وأثرها في جوانب مختلفة من الحياة السياسية والنشاط السياسي (التصويت، صنع القرار، الاحتجاج والثورة، تكوين الرأي العام، التعصب، الإرهاب، الثقافة السياسية، ممارسة الديمقراطية... وكثير غيرها). ويغلب على هذه الدراسات التجريبية الميل إلى الفصل بحدّة بين الأسباب والنتائج، وبين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والمتغيرات الوسيطة، كما يغلب عليها الميل إلى تغييب مفاهيم العقل والعقلانية باعتبارها مفاهيمَ فلسفية ليس من السهل تعريفها إجرائيًّا. حينئذٍ لا يتبقى في "ساحة البحث" سوى مؤثرات (stimuli) "مادية" تتبعها انفعالات "نفسية"، ثم تتبع هذه الأخيرة سلوكات أو أفعال بدنية. وهذا الفصل بدوره ينحو بنا صوب وجهة النظر

التقليدية التي تنصح بالحذر من الانفعالات، وقد ينحو بنا أيضًا إلى التفكير في الانفعالات بوصفها أدوات يمكن استخدامها لغرض التحكم (أو التلاعب كما يقول البعض) في تصرفات الناس وفي معتقداتهم.

يعتقد المؤلف أن مواقف الريبة والحذر من الانفعالات والنظر إليها كمجرد أدوات لتعديل السلوك تنطوي على قدر كبير من قِصَر النظر والسطحية؛ فليست الانفعالات بالشيء الذي ينبغي الحذر منه، ولا هي مجرد أدوات قد تُستخدم لتعديل السلوك، بل هي أولًا جزء من عقلانيتنا كمخلوقات بشرية عاقلة (وليست عنصرًا مضادًّا للعقل)، وهي ثانيًا ذات علاقة وثيقة بالقيم (الأخلاقية والسياسية) التي لا يمكن فهمها من دون إشارة إلى توجهاتنا الانفعالية بصدد الأمور ذات القيمة، وهي ثالثًا تشترك مع المعتقدات والرغبات في تكوين دوافع الفعل البشري، السياسي منها وغير السياسي. أما رابعًا وأخيرًا، فإنها تشترك في صنع الاعتبارات التي تُبرِّر (تُسوِّغ) أفعالنا، لا في أعيننا فحسب، بل في أعين الآخرين أيضًا.

هذه بعض الطروحات التي سوف يجري توفير الدعم لها في هذا الكتاب. وهناك طروحات أخرى تُربط بشكل وثيق بما سبق قوله للتو، منها ما يتعلق بمكانة الانفعالات في الثقافة (وما يندرج تحتها من ثقافة سياسية، أو سياسية–ديمقراطية)، ومنها ما يتعلق بأنماط السلوك الفردي والجماعي الذي قد يساعد في بقاء النظام السياسي واستقراره.

يقوم المؤلف بدراسة موضوعات هذا البحث على مدار خمسة فصول تُراوح بين النظري والعملي، الأخلاقي والسياسي، الفردي والاجتماعي، ولكنها تلتقي جميعًا في مسألة التوجهات الانفعالية: طبيعتها ودورها وأهميتها في الثقافة وفي الحياة السياسية، والحياة السياسية الديمقراطية على وجه الخصوص.

في الفصل الأول من هذا الكتاب، يدور البحث حول طبيعة الانفعالات. ويتسم هذا الفصل بالطابع النظري، كونه يتعلق بالانفعالات بحد ذاتها، بغضّ النظر عن تجلياتها في جوانب حياة الإنسان المختلفة والمعقدة، ولكنه مع ذلك يخلص إلى استنتاجات ذات قيمة عالية في سياق الحديث عن المساهمة التي يمكن الانفعالات أن تقدمها في إطار الحياة السياسية عمومًا والحياة الديمقراطية خصوصًا. في هذا الفصل يدفع الكاتب بالرأي القائل إن الانفعالات ليست مشاعر هوجاء تجتاحنا أحيانًا فتجعلنا نفقد رشدنا ونتصرف بطرق غير عقلانية، ولا هي مشاعر صمّاء (ولا خرساء) لا تقول شيئًا، بل إن فيها جانبًا إدراكيًّا ندرك من خلاله أوضاعنا في العالم بطريقة فريدة ليس لها من وصف سوى أنها "طريقة شعورية/ إدراكية" في آن. ويبيّن هذا الفصل أن تطهير حياتنا النفسية من الانفعالات (لو كان هذا ممكنًا في الأصل) ينتقص من عقلانيتنا بصورة لا لبس فيها، بدلًا من أن يجعل منا "أناسًا عقلانيين، ومنطقيين وموضوعيين".

سوف نجد في هذا درسًا ثمينًا لمن يريد دراسة السياسة والحياة السياسية؛ ذلك أن السياسة (فكرًا وعملًا) لم تكن يومًا خلوًا من الجوانب الانفعالية.

يبدأ المؤلف بعد ذلك الانتقالَ التدريجي من البحث النظري/ الفلسفي المتعلق بطبيعة الانفعالات إلى البحث العملي المتعلق بمكانة الانفعالات ودورها في علم الأخلاق (Ethics) وعلم القيم (Axioloy) (الفصل الثاني)، والثقافة السياسية (الفصل الثالث)، والثقافة السياسية–الديمقراطية (الفصل الرابع)، باعتبار أن في الإمكان النظر إلى هذه الموضوعات من زاوية ما بات يُعرف منذ زمن أرسطو بـ "الفلسفة العملية" (Practical Philosophy).

يتبين في الفصل الثاني أن الانفعالات والقيم صنوان لا يفترقان؛ فالانفعالات من جهتها هي عبارة عن عمليات شعورية إدراكية نتجلى

من خلالها أحوالنا في العالم المحيط بنا: الفرص والمخاطر، التهديدات، النجاح والفشل والفقدان، ازدهار الأحوال أو تدهور الأوضاع... وغير ذلك. أما القيم، فهي من جهتها صفات وترتيبات (في العالم المحيط بنا) يعنينا شأنها كثيرًا، نظرًا إلى ارتباطها بأوضاعنا المعيشية ومستقبلنا وفرصنا للحياة الكريمة. من هذه القيم المساواة والحرية والملْكية والاستقلال والعدل والصدق والأمانة والاحترام المتبادل والتعاون والضيافة وصون الحقوق... وكثير غيرها. ترتبط هذه القيم بانفعالات ملائمة؛ فنحن نغضب أو نحزن أو ننقُم أو نتشاءم عندما تتعرض هذه القيم للخسارة أو التهديد، وتعترينا مشاعر الفرح والتفاؤل والثقة والاعتزاز عندما تكون هذه القيم في أفضل أحوالها. من الجلي أن هذه القيم مزيج ممّا هو أخلاقي وما هو سياسي، وممّا قد لا نجد له تصنيفًا موائمًا، مع علمنا بأن له أبعادًا أخلاقية و/ أو سياسية. لذلك، من المفيد أن نقوم بدراسة العلاقة بين القيم والانفعالات كمقدمة لدراسة الانفعالات في الحقل السياسي الذي يزخر بالقيم وبالأحكام القيمية.

يمكن النظر إلى الفصلين الثالث والرابع باعتبارهما مشروعًا واحدًا يهدف إلى دراسة كلٍّ من الثقافة، ثم الثقافة السياسية، وأخيرًا الثقافة السياسية الديمقراطية من وجهة نظر الانفعالات.

يبدأ الفصل الثالث بمحاولات لتعريف الثقافة والثقافة السياسية وتحديد عناصرهما، ثم يفنّد بعض الآراء التي تقول بعدم جدوى دراسة الثقافة لأغراض فهم السياسة والنظم السياسية. ويناقش المؤلف نظرية ألموند وفيربا (Almond and Verba) في الثقافة السياسية المدنية (Civic Political Culture) التي تفرد حيزًا مهمًّا لمناقشة التوجهات الانفعالية (Affective Orientations)، ويعرض بالتفصيل لجملة من التوجهات الانفعالية التي تعيش في كنف الثقافة السياسية بوصفها مكوّنًا جوهريًا من هذه الأخيرة. أما الفصل الرابع، المتعلق بدور الانفعالات وأهميتها

في الثقافة السياسية الديمقراطية، فيبدأ بالبحث في القيم الديمقراطية (مستذكرًا نتائج البحث في الفصل الثاني) التي تشتمل على قيم الحرية والمساواة والمشاركة في الحكم والمواطَنة الشاملة (التي لا تُقصي أحدًا)، مبيّنًا أن هذه القيم تشكل موضوعًا لانفعالات من نوع معيّن، "انفعالات ديمقراطية" لا يشعر بها إلا من كان لديه اقتناع فكري/ عاطفي (أو إدراكي/ شعوري) بالديمقراطية. كما أن هذا الفصل يبحث في ما أطلق عليه البعض "الشخصية الديمقراطية"، وفي انفعال معيّن قد يكون التربة التي تنمو فيها محبة المساواة وتأييد المواطَنة الشاملة، ألا وهو انفعال "التعاطف" (sympathy, empathy, pity, compassion). ويناقش الفصل أيضًا ما إذا كان من الأفضل للديمقراطية الرهان على القوانين والقواعد الأخلاقية المجردة من أجل استمرارها، بدلًا من الرهان على انتشار التعاطف بين أعداد كبيرة من المواطنين.

يصل هذا البحث إلى نهايته في الفصل الخامس والأخير، حيث يتوقف المؤلف عند مسألة العلاقة السببية بين الثقافة السياسية (بمكونها الانفعالي) والنظام السياسي، فيناقش آراء مفكرين مختلفين، وينتهي إلى نتيجة مفادها أن العلاقة السببية تشق طريقها الأساسي من الثقافة السياسية إلى النظام، مع أنه يجوز في كثير من الحالات، وبشروط معيّنة، القول إن النظام يمارس على الأفراد تأثيرات سببية. ويدعم المؤلف رأيه بالإشارة إلى فكرتين أساسيتين: فكرة أن الفاعلية السببية تُنسب إلى الأفراد بالمعنى الأساسي، وأنه لا يجوز نسبتها إلى النظام السياسي إلا بمعنى ثانوي فحسب، وفكرة أن الثقافة عمومًا (بما في ذلك الثقافة السياسية أو الثقافة الديمقراطية) شأن فردي، بمعنى أن لا وجود لها بصورة مستقلة عن الأفراد الذين يحملونها.

في الختام يمكن عرض أهم النتائج التي جرى التوصل إليها في هذا البحث كما يلي:

– ليست الانفعالات مشاعر صمّاء غير عقلانية، بل إن فيها بُعدًا إدراكيًّا (عقلانيًّا). كما أن غياب الانفعالات عن حياتنا الذهنية ينتقص من عقلانيتنا بصورة لا لبس فيها.

– القيم والانفعالات صنوان لا يفترقان؛ حيث إن انفعالاتنا تستثار عندما تتعرض قيمنا للتهديد. ثم إن القيم ليست إدراكات بحتة لما نجده قيِّمًا، بل إن فيها جانبًا انفعاليًّا أيضًا.

– إن في الثقافة (كما في الحياة) السياسية جانبًا انفعاليًا لا يمكن تجاهله. ومن الخطأ الظن أنه ينبغي أن تكون الحياة السياسية حسابات عقلانية باردة.

– تتسم الثقافة السياسية الديمقراطية بتوجهات انفعالية محددة تميزها من غيرها من أنماط الثقافة السياسية.

– تؤدي التوجهات الانفعالية (ومن حولها الثقافة السياسية) دورًا سببيًّا في النظام السياسي، وذلك من خلال تشكيل الدوافع اللازمة للفعل السياسي.

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى تحقيق غايات عدة، نذكر واحدة من أهمها في نقطة البداية التي تشكّلها هذه المقدمة: توفير الدعم لوجهة نظر تقول إن من الأهمية بمكان لنا في العالم العربي التفكير في موضوع الانفعالات (العواطف، المشاعر الوجدانية، وسوف نناقش أمر المصطلحات لاحقًا) والسياسة معًا، سواء من حيث العلاقة التي تربط بينهما و/ أو من حيث استقلال إحداهما عن الأخرى. والدعوة هذه تحتاج إلى مسوغات سوف تتضح تدريجيًّا، بالتزامن مع إدراكنا أهمية الانفعالات في الحياة السياسية.

تفترض الدعوة إلى التفكير (عربيًّا) في العلاقة بين الانفعالات والسياسة، أنه لم يسبق لنا التفكير في هذين المفهومين معًا، أو أننا لم نفكر فيهما بتعمّق أو من جميع الجوانب الممكنة. أما أنه قد سبق لنا التفكير في هذين المفهومين بشكل متزامن، فهذا لا مراء فيه، وشاهِد ذلك كثير من المقالات الصحافية ومقالات الرأي والمداخلات في الجرائد وفي صفحات الإنترنت العربية، يضاف إليها عدد أقل من المقالات والكتب العلمية (تشتمل هذه المقالات والكتب على ما هو مترجَم من اللغات الأجنبية، إضافة إلى ما هو مكتوب بالعربية أصلًا).

يبقى السؤال الدائر حول ما إذا كنا قد فكرنا بالانفعالات والسياسة بتعمّق أو من جميع الجوانب. هذا ما نشكّ فيه كثيرًا، ودليلنا على ذلك أمران: الأمر الأول هو النظرة الجزئية المختزلة التي يتسم بها محتوى

المقالات الصحافية ومقالات الرأي والمداخلات على صفحات الإنترنت التي تكرر ما هو معروف (أو ما درج على قوله الحاصلون على قدر من التعليم، قلَّ أو كثُر)، إضافة إلى شيء من التبسيط الزائد الناجم عن عدم التخصص. الأمر الآخَر هو أن المادة العلمية المتوافرة باللغة العربية، من نوع المقالات العلمية والكتب الأكاديمية، تكاد تقتصر على معالجة العلاقة بين الانفعالات والسياسة من وجهة نظر الحقائق الإمبيريقية، بحيث يغيب عنها تحليل المفاهيم والنظر إلى السياسة بصورة شمولية. هذا في حين أننا لا نريد التوقف عند وصف ما هو كائن (الوقائع)، بل نود التطرق إلى ما يجب أن يكون، ولا نريد الاكتفاء بالنظر إلى السياسة من منظار الفعل والسلوك الواقع، بل نود أيضًا النظر إليها من منظار الفكر الأخلاقي والنظريات التي تزخر بالمفاهيم القيمية المشحونة عاطفيًّا.

لدى تفحّص المحتوى العربي الذي يمكن العثور عليه بسهولة من خلال مطالعة المقالات الصحافية ومقالات الرأي والمداخلات في الجرائد وفي صفحات "الإنترنت"، نجد أن هذا النوع من المحتوى يشكّل في جزء كبير منه استمراريةً لأحاديث المقاهي، حيث يجري تبادل الانطباعات والتفسيرات بصورة عفوية بين أناس غير مختصين في أي حقل من الحقول التي من شأنها إلقاء الضوء على الوشائج التي تربط بين السياسة والانفعال. تميل هذه التعليقات والمداخلات إلى اتخاذ موقف سلبي من الانفعالات، كما أنها تميل إلى التمييز الحاد، بل الفصل بين العقل والعاطفة، وترى أن العلاقة الطبيعية بينهما علاقة صدام؛ إذ يقال، على سبيل المثال، إن العقل يشير علينا بالبحث والتفكير والتروّي قبل اتخاذ موقف ما، في حين أن العاطفة تذهب بنا باتجاه ما نحب ونهوى من دون كثير من التفكير. وفي حين أن العقل ينصحنا بانتظار تحقيق المصلحة الأكبر آجلًا، فإن العاطفة تدفع بنا إلى اختيار المصلحة الآنية، وإن تكن أقل قيمة. أما اجتماع العقل والعاطفة في السياسة، فيقود إلى الوبال،

مثل خسارة الحروب ودمار البلدان (يستشهد بعض الكتّاب هنا بقرارات اتخذها بعض الزعماء العرب ذوي الكاريزما، مثل الزعيم الراحل جمال الناصر (1918–1970)، نزولًا عند رغبات الجماهير العاطفية، أو رغبة منهم في تحقيق طموحات وغايات شخصية). كما أن دخول العاطفة إلى ميدان السياسة يعني انجرار عامة الناس وراء قادة شعبويين من أصحاب المهارات الخطابية الذين يستغلون أوضاع الناس البائسة، ويرسمون لهم أهدافًا سياسية غير واقعية. وما كان هذا ليتمّ لو لم تكن العواطف بطبيعتها شيئًا يسهل التلاعب به؛ فالشخص العاطفي بطبيعته أكثر عرضة للتأثير من الشخص العقلاني "البارد" الذي لا يُستثار بسهولة. ولذا تقول الحكمة التي يمكن استخلاصها من هذه المقولات إن الانفعال مبدأ مضاد للعقل، وإن ليس له مكان في السياسة، التي يجب أن تحتكم إلى العقل فحسب[1].

أما ما هو منشور باللغة العربية من كتابات أكاديمية حول موضوع السياسة والانفعالات، فيقع أغلبه في مجال علم النفس السياسي (Political Psychology)[2]، الذي يُعتبر، بكلمات ديفيد سيرز (David Sears) ورفاقه، "تطبيقًا لعلم النفس البشري في دراسة السياسة"[3]. وبما أن

(1) من غير المجدي تقديم قائمة طويلة بـ"المراجع" التي تحتوي على هذا النوع من المداخلات. وما على القارئ إلا أن يبحث في أي محرك بحث تحت عنوان "العاطفة والسياسة" أو "الانفعال في السياسة" أو ما شابه. ومن الروابط ذات العلاقة بالموضوع:
https://acr.ps/1L9F2Hj; https://www.al-akhbar.com/Opinion/343923; https://acr.ps/1L9F2AG; https://acr.ps/1L9F2zC

(2) من أفضل الكتب المنشورة بالعربية كتابان مترجمان هما كتاب دافيد أو. سيرز، ليوني هادي وروبرت جيرفيس (تحرير)، **المرجع في علم النفس السياسي**، ترجمة ربيع وهبة، مشيرة الجزيري ومحمد الرخاوي، مراجعة وتقديم قدري حفني، 2 ج (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)؛ وكتاب: دايفد باتريك هوتون، **علم النفس السياسي**، ترجمة ياسمين حداد، مراجعة سامي الخصاونة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015)؛ يُنظر أيضًا: محمد المهدي، **علم النفس السياسي: رؤية مصرية عربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007).

(3) سيرز، هادي وجيرفيس (تحرير)، ج 1، ص 45.

الانفعالات تشكل جزءًا مهمًّا من النفس البشرية، فليس غريبًا أن يخصِّص كثير من كتب علم النفس السياسي (ليس جميعها) حيّزًا لمعالجة موضوع الانفعالات والسياسة.

يرسم علم النفس السياسي، وكما هو متوقَّع، صورة أكثر واقعية وتعقيدًا لموضوع الانفعال والسياسة من الصورة السابقة؛ فمثلًا، يتفق المشتغلون في الحقل على القول إن الانفعالات تؤدي دورًا مركزيًّا في الحياة السياسية إلى درجة تسمح بالتفكير في تخصصات فرعية تُعنى بدراستها: علم نفس الانفعالات السياسي (Political psychology of the emotions) أو علم الأعصاب السياسي (Political neuroscience)[4]. بالتالي، ليس من الممكن النأي بالسياسة عن الانفعال، وليس في وسعنا إلا أن نحاول إيجاد طرق للتحكم في الانفعالات وفهم الظروف التي تتسبب في حصولها، وأثرها في جوانب مختلفة من الحياة السياسية والنشاط السياسي (التصويت، صنع القرار، الاحتجاج والثورة، تكوين الرأي العام، التعصب والإرهاب، الثقافة السياسية، ممارسة الديمقراطية... وكثير غيرها).

يقوم علم النفس السياسي، كأي علم تجريبي، بجمع المعطيات (data) الإمبيريقية وصوغ الفرضيات واختبارها (في المختبر في بعض الحالات). وفي هذا المسعى العلمي (والأمر ينطبق على العلوم عمومًا، الطبيعية منها والاجتماعية)، يميل المشتغلون في الحقل إلى التعامل مع مفهوم السببية باعتباره معطًى لا يخضع للمناقشة. يقال، مثلًا، إن الانفعال يشكّل استجابة (response) لمؤثرات خارجية (في الغالب) ذات علاقة سلبية أو إيجابية بأوضاعنا (سلامتنا البدنية مثلًا) أو فرصنا الحياتية (نجاح أو فشل مشروع مهم بالنسبة إلينا)، فنخاف أو نغضب أو نحزن أو نبتهج... وما إلى ذلك.

(4) هوتون، ص 240.

يتسبب الانفعال، بدوره، في حصول سلوكات ملائمة، مثل الهرب أو المواجهة أو الاستمرار أو التوقف عن العمل... إلخ. وكثيرًا ما تُستعمل كلمة trigger، التي تعني "زناد البندقية"، للحديث عن العوامل التي تتسبب في حصول الانفعال، فكأن الانفعال رصاصة تنطلق عندما يُضغَط على الزناد. يذهب هذا المنحى السببي ("العلمي") بالبعض بعيدًا، في اتجاه ميكانيكي ينفي عنا صفة الوعي بالأسباب التي تقودنا إلى الشعور بهذه الطريقة أو تلك. ولذا نجد كتّابًا يزعمون، بعبارات غاداريان وبرادر (Gadarian and Brader) أن:

> ""أحكام" الأفراد و"اختياراتهم" السياسية هي، إلى حد كبير، نتاج ردّات فعل عاطفية تلقائية وغير واعية تجاه المحفزات البيئية؛ وردّات الفعل العاطفية السريعة هذه تشكّل (وتتسبب في حصول تحيّزات في) جميع التقييمات، والذكريات والاستنتاجات والعمليات المعرفية الأخرى التي تتّبعها"[5].

ينبغي لنا التوقف عند النظرة السببية للعلاقة بين الانفعالات ومسبباتها؛ فالأمر الواضح هو أن النظرة السببية قد تودي بنا إلى النظر إلى المشاعر العاطفية كأحاسيس صمّاء (dumb) خالية من المحتوى الإدراكي، وهذا ما يُستشَفّ من كثير من الأقوال بشأن ما تتسبب به الانفعالات من عطب في عملية التعامل مع الحقائق والمعلومات بطريقة عقلانية، منها حديث غاداريان وبرادر عن أبحاث تجريبية عديدة تكشف لنا أن "الغضب يزيد من صعوبة تصويب المعلومات المضلِّلة"، أو أن "الناس في حالات الغضب يقرؤون ليس من أجل تعلُّم أشياء جديدة، بل من أجل حشد المزيد من الدعم لمعتقداتهم وولاءاتهم القائمة"، أو أن "الغضب يشعل

(5) Shana Kushner Gadarian & Ted Brader, "Emotion and Political Psychology," in: Leonie Huddy et al. (eds.), *The Oxford Handbook of Political Psychology* (Oxford: Oxford University Press, 2023), p. 195.

فتيل ردّات الفعل المنحازة... ويقوم بدور مهم في دفع الناس إلى استيعاب المعلومات السياسية بطريقة غير متوازنة"[6].

لا يختلف هذا الكلام في ظاهره عن أحاديث المقاهي في ما يتعلق بالعواطف التي تُعمينا، لا عن الحقيقة فحسب، بل عن مصلحتنا الذاتية أيضًا. والقول بأن الغضب يفعل بنا كذا وكذا يشبه القول بأن الطقس الحار يفعل بنا كذا وكذا، وفي كلتا الحالتين نقصد أحاديث المقاهي وعلم النفس السياسي. يرتبط القول بالعلاقة السببية، مع اعتقاد صريح أو مضمر، بمثنوية "العقل–العاطفة" (Reason-Emotion Dualism) التي تفصل بين هذين الاثنين بصورة لا تختلف كثيرًا عن مثنوية النفس والجسد التي قال بها ديكارت (1596–1605)، في القرن السابع عشر.

ويبدو أن الفصل بين العقل والعاطفة متأصل في تاريخ علم النفس السياسي (القصير نسبيًّا)، بدلالة قول جورج ف. ماركوس بأن "الافتراض الأقدم بالنسبة لعلم النفس السياسي هو استقلال كلٍّ من الانفعال والعقل أحدهما عن الآخر"[7]، ويصعب تفسير هذا الأمر من دون أن نحتسب أن الفصل والاستقلال يعودان إلى علم النفس نفسه في الأساس؛ لأن الشق السياسي من "علم النفس السياسي" ليس مجال تنظير بقدر ما هو مجال لتطبيق معارفنا النفسية في الحقل السياسي. وكما يقول ماركوس أيضًا، يمكن العثور على هذا التصور المثنوي للعلاقة بين العقل والعاطفة في أبحاث علم الأعصاب (neurology) الذي بات علم النفس الحديث ينهل منها كثيرًا، حيث يقال إن ظاهرة المعرفة (أو فلنقُل العقل) "تتموضع في قشرة المخ – الحديثة نسبيًّا – بينما يتموضع 'الوجدان' (الانفعال) بعمق

(6) Gadarian & Brader, pp. 203, 213.

(7) جورج ف. ماركوس "علم نفس الانفعال والسياسة"، في: سيرز، هادي وجيرفيس (تحرير)، ج 1، ص 333.

داخل المناطق 'الأقدم' من المخ"[8]. يتموضع العقل والانفعال إذًا في مكانين مختلفين، أما كيف يمكن أن "يتموضع" شيء لا يتسم بالامتداد (non-extended substance)، مثل العقل والانفعال، في شيء ممتد مثل الدماغ، فهذه مشكلة ديكارت التي لا يظهر أن علماء الأعصاب يعيرونها أيَّ اهتمام.

في هذا الكتاب، سوف ندفع بوجهة النظر التي تقول إن الانفعالات في الأساس عبارة عن ملَكة ذهنية فريدة في نوعها، تقف على قدم المساواة مع ملَكتين معروفتين وقديمتين قِدم الفلسفة نفسِها، هما ملَكة التعقل (Reason) وملَكة الإحساس (Perception)، وأن العلاقة بين الانفعالات وما يقال إنه "الزناد" الذي يشعل فتيلها (أي "المثير" (stimulus))، علاقةٌ إدراكية بقدر ما هي سببية. وسوف ننفي أيضًا إمكانية الفصل بين العقل والعاطفة؛ ذلك أن الانفعال إدراكي بطبيعته، كما أنه شعوري بطبيعته. أما وجهة النظر التي سوف ندفع بها، فتتمتع بحضور قوي على صعيد فرعين من أفرع الفلسفة هما فلسفة الذهن/ العقل (Philosophy of Mind) وفلسفة العاطفة (Philosophy of Emotion). وما فتئت الانفعالات موضع نقاش في هذين الفرعين بعمق وعلى نطاق واسع، ومن دون انقطاع منذ وقت أفلاطون (386ق.م) وهيوم (1776)، وانتهاء باللحظة الحاضرة[9].

---

(8) المرجع نفسه، ص 333.

(9) لم أعثر على مناقشات **فلسفية** لموضوع الانفعالات منشورة باللغة العربية (مترجمة أو أصلية) سوى كتاب من تأليف مارثا نوسباوم (Martha Nussbaum) هو: مارثا نوسباوم، **المشاعر السياسية: لماذا الحب مهم لتحقيق العدالة**، ترجمة علي الغفاري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2022)، وآخر صدر في الأصل عام 1954، جلبه إلى انتباهي مشكورًا أحد المحكِّمين، وهو كتاب برتراند راسل، **المجتمع البشري في الأخلاق والسياسة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.]).

من هنا، أي من زاوية فلسفة الذهن وفلسفة العاطفة (والفلسفة بشكل عام)، سوف ننطلق. ونحن إذ نقوم بذلك نلحظ فرقًا آخر بين مقاربة علم النفس ومقاربة الفلسفة لمسألة السياسة والانفعالات، ألا وهي قدرة الفلسفة على النظر إلى السياسة لا كمبحث يتعلق بما هو كائن في عالم الوقائع والحقائق والممارسات السياسية فحسب، بل أيضًا كمبحث معياري يتعلق بما يجب أن يكون؛ فلقد وفّرت السياسة والفكر السياسي دومًا مرتعًا خصبًا لمباحث الأخلاق والقيم، حيث اهتم المفكرون وفلاسفة السياسة منذ القدم بما يجب أن يكون بقدر ما اهتموا بما كان أو بما هو كائن. هذا يعني أن للفلسفة (بما تشتمل عليه من معالجات فلسفية لموضوع الانفعالات) مدخلًا إضافيًّا يؤدي إلى السياسة لكن ليس في وسع علم النفس ولُوجُه؛ لأن علم النفس ليس معنيًّا بالجانب المعياري في السياسة. طبعًا، ينبغي ألّا يكون تجاوز علم النفس الجانب المعياري في الفكر السياسي موضوع نقد؛ لأن الهدف المعلن لجميع العلوم ولجميع التخصصات التي تطمح إلى أن تكون علومًا هو الاقتصار على وصف الحقائق وتفسيرها لا أكثر، وهذه مساعٍ لا يُنكر قيمتها أحد، ولكنه يعني أن الفلسفة تجلب إلى دراسة الحقل السياسي أدوات ومقاربات إضافية لا تتوافر للمشتغلين في علم النفس.

من أجل إبراز الكلية والتكامل في نظرة الفلسفة إلى السياسة والانفعالات معًا، نقترح النظر إلى السياسة من جانبين أساسيين: جانب الفكر وجانب العمل، لنطرح بعد ذلك السؤال عن كيفية وجود الانفعالات ودورها على هذين الصعيدين. يشتمل الجانب الفكري في السياسة (كما هو متوقَّع) على النظريات السياسية والمفاهيم والفرضيات، وكل ما يقوم الفكر السياسي باستيعابه أو استخدامه من ثقافة ومعارف عصره (على سبيل المثال: المنطق والعلوم الصورية، كما يحصل بشكل متزايد في الوقت الحاضر). وسوف يتبين لنا لاحقًا أن الجانب الفكري من